على الموصوف كما اعتذر لابن الحاجب في تعريفه الكلام بما تضمن كلمتين بتعلق
هذا الجواب اقرب مما ذكر في الشرح من الجواب لما ذكره المحقق من كونه
خلاف الظاهر وقد يجاب باختيار الشق الثاني ولما كان المحقق نقل ما
قاله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في المحقق اعتمادا على ما ذكر قبله
بان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما قاله نبه له رحمه
الله ههنا وللمحقق ولما لم يكن المصنف بصدد التعريف على ما ذكره الشارح
في الشرح لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر ولا يخفى عليك
بعد انضمام ان قول المصنف او تساويا عنده لا يساعد عليه ايضا اعني
على اختيار الشق الثاني **قوله** فقد خرج ما اذا اعتقد اى خرج عنه
القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصولة او موصوفة
قوله ومنا استعمال لفظه او الظاهر انه من قبيل امحشي زيد
ذكره لان المفيد للعالم ان كلا منهما صادر ان هو استعمال لفظه او في هذا
الكلام كما لا يخفى ثم ان لفظه اولا ينافي التفسير لانه هنا للتقسيم المحدود
لا للحد **قوله** والمخاطب بالاول اى قد يقال لا ينحصر القصر فيما ذكر
من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع
يعتقد انه اعتقد شيئا او شاعرا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر
او التنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطا
كان او صوابا ويجاب بانه لعله لم يتعرض له هنا **قوله** لا الا الوسط اى
انا او لا يمتنع كونه نقض التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر وسند المنع
ما ذكر في الشرح وقد بسط فيه الكلام فارجع اليه وبعد تسليمه لكن يقول
لا وجه لتخصيص جعله من قبيل ما هو تخصيص شيء بشيء مكان آخر فانه
يصدق عليه ايضا انه تخصيص شيء بشيء دون آخر فجعله داخلا في الثاني

دون

دون الاول تحكم وقد يقال في دفع التحكم لما كان معنى التساوي المعتبر في
قصر التعيين يكون احد الامرين لا بعينه الامرين معا كان المناسب ادراج
قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لانه يسلب حكم المخاطب باحد
الامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد والذي
خاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب
لاعتقاد الشركة كون الامرين وهو ههنا مفقود لا كون احدهما الذي
هو الموجود ههنا **بحث** وهو ان التخصيص بشيء دون شيء شامل
للاقسام كلها اما شموله لقصر التعيين فظاهر واما شموله لقصر القلب فانك
اذا قلت ما زيد الا كاتب لمن اعتقده شاعرا لا كاتبا فقد خصصته بالكتابة
دون الشاعرية في صوب المقابلة بل هي ما جعل لقصر الافراد ومن ما
جعل كالتعريف لقصري القلب والتعيين **قوله** وقلنا تحقق بنا فيهما
من العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور على المرفوع
او المنصوب وهو جائز عند بعضهم **قوله** وغيرها قد
سبق وهو ضمير الفصل وتعريف المسند واشار الى انهما من طرق القصر
المعنوي اصطلاحا والى وجه عدم ذكرهما هنا نقول قد سبق فعد هذا الى
طرق القصر الاصطلاحية ستة **فان قيل** كما سبق ذكرهما
فقد سبق ايضا ذكر بعضها وهو التقديم **اجيب** بانه لعدم اختصاصهما
بين المسند اليه والمسند بخلافها ورد بان عموم طريق علومها لمبدئهم
قد علم في الباب الرابع فلا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره
يقيهما البيان احكام لدعوى كونه مما سبق واما يجوز زيد بخصوص
بالقيام وليس من القصر الاصطلاحي **بحث** قد اختلف في طرف
آخر **قوله** منها العطف قدم على الطرق الثلاث الباقية لان النفي والاثبات

Copyright © King Saud University